

# ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات  
(هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان  
الاستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



## «ضمان الاستثمار» تطلق «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» ©

DHAMAN INVESTMENT ATTRACTIVENESS INDEX (DIAI) ©

## لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للإستثمار

- 3 ■ الافتتاحية .....
- 4 ■ أنشطة المؤسسة .....
- 1 - ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ .....
- 2 - لماذا تسعى الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ..
- 3 - وضع الاستثمار في الدول العربية .....
- 4 - المؤشر الجديد ودور المؤسسة في نشر الوعي الاستثماري ...
- 5 - اعتبارات هامة تم مراعاتها عند بناء المؤشر .....
- 6 - مصادر البيانات .....
- 7 - الدول المدرجة في المؤشر (110 دول منها 17 عربية) ...
- 8 - تعريف المؤشر وخطوات بنائه .....
- 9 - هيكل المؤشر .....
- 10 - وضع المنطقة العربية في المؤشر العام .....
- 11 - وضع المنطقة العربية في المؤشرات العشرة الفرعية ..

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية - ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت  
هاتف: +965 2495955/000 - فاكس: +965 2495956/7 - البريد الإلكتروني: research@dhama.org

## أغراض المؤسسة وأجهزتها

### نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وبأشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

### أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولتختلف دول العالم.
  - يتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة. وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم. وخصيل ديون الغير. وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها. وتأسيس شركات المعلومات. والإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

### أجهزة المؤسسة:

#### مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة. ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات). وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. وتفسير نصوص الاتفاقية. وتعديلها. وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

#### مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين. تم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات. وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهام أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها. تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة. اعتماد الموازنة التقديرية. وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

#### أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ/ إسحاق عبد الغني عبد الكريم
عضواً	سعادة الدكتور/ علي رمضان أشنيش
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيثة
عضواً	سعادة الدكتور/ جواد ناجي حرز الله
عضواً	سعادة الأستاذ/ عبد الوهاب علي عبده
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد الغلبزوري

#### المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم



## «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار»<sup>©</sup> DHAMAN INVESTMENT ATTRACTIVNESS INDEX (DIAI)



في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية متلاحقة والتغيرات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية، تزايدت حدة المنافسة بين دول العالم ومن بينها الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي كقوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو ودعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.

وعلى الرغم من إقدام معظم حكومات دول المنطقة على اعتماد العديد من الإصلاحات شملت المجالات التشريعية والمؤسسية والإجرائية وتطوير البنية التحتية، فإن الاقتصادات العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية، كما توضح البيانات تبيننا من حيث الأداء وتركزاً جغرافياً عالياً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية خلال الفترة الراهنة.

وقد دفعت هذه المعطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ومن منطلق مسؤوليتها المنوطة بها وفق اتفاقية تأسيسها منذ نحو أربعة عقود، إلى تكثيف جهودها في مجال البحوث والدراسات من أجل بلورة تصور منهجي يمكن من الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما العوامل المختلفة التي تحدد جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي؟
- ما قدرات الجذب الكامنة لدى الدول العربية بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم؟
- كيف يمكن تحديد عناصر القوة والضعف لكل دولة عربية بشأن جاذبيتها للاستثمار؟
- ما الفرص والتحديات التي تواجهها الدول في جذب الاستثمار باعتبار العناصر الكامنة لديها؟
- كيف يمكن مساعدة الجهات المعنية بجذب الاستثمار في الدول العربية على تحقيق الهدف الذي من أجله أسست؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة ارتأت المؤسسة تطوير منهجية علمية وعملية تمكنها من بناء مؤشر يضم كل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدولة ويرصد قدرتها الكامنة على جذب الاستثمار.

وفي هذا السياق يأتي إطلاق المؤسسة لأول مرة هذا العام لـ «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار»<sup>©</sup>

DHAMAN INVESTMENT ATTRACTIVNESS INDEX (DIAI)<sup>©</sup>

الذي يتميز بالعديد من السمات التي تؤهله

ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية والتي تتمثل فيما يلي:

- التزام المؤشر بالضوابط العلمية وخلاصات الأدبيات النظرية والتطبيقية والدوريات المتخصصة.
- الفعالية والقدرة على التفسير ودقة ومصداقية المؤشر حيث كشفت الاختبارات الإحصائية وجود ترابط كبير بينه وبين التدفقات الفعلية للاستثمارات الواردة لدول العالم.
- الاستفادة من التجارب والمؤشرات السابقة والأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف فيها.
- تصميم المؤشر بشكل يجعله صالحاً للاستخدام على المستوى الدولي وليس على المستوى الإقليمي والعربي فقط.
- اعتماد المؤشر على أهم وأحدث قواعد البيانات والمعلومات المتوافرة الحكومية والدولية لرصد وجميع وترتيب نحو 114 متغيراً.
- التغطية الجغرافية الواسعة بشموله 110 دول تمثل 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.
- المرونة والقابلية للتطوير بطريقة تراعي الاستجابة للمتغيرات المستقبلية في مستوى البيانات المتاحة أو التغطية الجغرافية أو التغيرات في المنهجية وغيرها.



- سهولة استيعاب مخرجاته لصناع القرار والباحثين والفاعلين في حقل الاستثمار عبر اكتشافه لعناصر القوة والضعف ورسم خارطة طريق لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار<sup>©</sup> من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي.

وتشير مخرجات المؤشر الجديد إلى أن الدول العربية حلت في المرتبة الخامسة عالمياً من بين 7 مجموعات جغرافية لعام 2013، في حين جاءت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

وسوف يتم استعراض النتائج التفصيلية للمؤشر لكل الدول المدرجة وبالتركيز على الدول العربية في التقرير السنوي المقبل لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام (2012 - 2013) والمرجح إطلاقه في بداية شهر يونيو 2013.

وتأمل المؤسسة أن ينجح المؤشر الجديد في تعزيز دورها في نشر الوعي الاستثماري ودعم قدرة التقرير السنوي في مساعدة صانعي القرار الاستثماري والاقتصادي بشكل عام.

والله ولي التوفيق

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

## الندوات والمؤتمرات:

- زار وفد يتكون من مدير عام المؤسسة ومدير إدارة العمليات جمهورية السودان خلال شهر يناير 2013 حيث التقى بوزير المالية والاقتصاد الوطني ومحافظ بنك السودان المركزي وعدد من الجهات الحكومية الأخرى. تركزت اللقاءات حول الخدمات التي تقدمها المؤسسة وأفاقها المستقبلية، كما شارك وفد المؤسسة في الافتتاح الرسمي للمرحلة الثانية من مشروع تعليبة سد الروصيرص بدعوة من وزارة الموارد المائية والكهربائية.
- تنفيذًا لتوصيات الاجتماع السنوي الثالث لآخاد أمان والذي انعقد بالعاصمة الماليزية كوالالمبور، في نهاية شهر نوفمبر 2012، أوفدت المؤسسة أحد ممثليها إلى العاصمة القبرصية نيقوسيا خلال شهر يناير 2013 لمناقشة الإجراءات النهائية لاستلام مشروع قاعدة البيانات الخاصة بالآخاد بعدما سبقتها زيارة تحضيرية إلى الملكة العربية السعودية.
- شاركت المؤسسة في الاجتماعات السنوية للتحالف الائتماني الدولي Credit Alliance الذي انعقد خلال الفترة 22 - 24 يناير 2013 في العاصمة الفرنسية باريس حيث بحث الاجتماع بمشاركة عدد كبير من هيئات تأمين الائتمان الوطنية والشركات الأعضاء قضايا وموضوعات تهم صناعة تأمين الصادرات في العالم.
- شاركت المؤسسة في ملتقى التجارة والتمويل السنوي العاشر الذي انعقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة خلال شهر فبراير 2013 وذلك للوقوف على تطورات أنشطة التمويل والضمان للصادرات في العالم وتوسيع شبكة الاتصالات المهنية عبر إجراء عدد من اللقاءات مع مستثمرين ومصدرين ومصارف ووسطاء تأمين تمهيداً لاستقطاب عمليات جديدة في قطاعات مختلفة.
- شاركت المؤسسة في مؤتمر تأمين ائتمان الصادرات والمحاضر السياسية 2013 خلال الفترة 25-28 فبراير 2013 في العاصمة البريطانية لندن حيث يشارك فيها أهم المؤسسات المعنية بتأمين وإعادة تأمين المخاطر التجارية وغير التجارية في العالم، كما تم إجراء عدد من الزيارات لوسطاء التأمين العالميين.
- أوفدت المؤسسة أحد ممثليها لحضور اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (كوتيناس) والذي عقد في الجمهورية التونسية خلال شهر مارس 2013 وذلك للوقوف على مستجدات وتطورات نشاط تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في مختلف دول العالم.

## مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الأول لعام 2013

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اجتماعه الأول لعام 2013 يوم الأربعاء الموافق 20 فبراير 2013 في مقر المؤسسة بدولة الكويت بمشاركة السيد / المدير العام للمؤسسة. وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير السيد/ المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة عن الفترة من 1 سبتمبر 2012 وحتى 31 ديسمبر 2012، وأشاد المجلس بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير. كما اطلع المجلس على نتائج عمليات المؤسسة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغت القيمة الإجمالية لعمليات التأمين خلال الفترة المذكورة حوالي 444,7 مليون دولار منها (44) عقد تأمين صادرات بالإضافة إلى (119) ملحقاً زيدت فيها الحدود القصوى لعقود تأمين سابقة. و(3) اتفاقيات تأمين اختياري. كما تسلمت المؤسسة خلال الفترة طلبة ضمان استثمار بقيمة إجمالية 226 مليون دولار تقدمت بهما شركتان من تركيا والمغرب. وقد استفادت (10) دول عربية من تأمين المؤسسة إلى جانب دولتين غير عربيتين بالإضافة إلى عدد من المصارف العربية والأجنبية المشتركة. وفيما يتعلق بالأنشطة المكتملة والخدمات المساندة شاركت المؤسسة في العديد من المؤتمرات والندوات ذات الصلة بتأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار، إلى جانب توقيع عدة مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع كل من البنك التركي للتصدير والاستيراد، ومكتب استثمار رأس المال الأجنبي في الكويت، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات. كما قامت المؤسسة بإصدار العدد الفصلي الرابع من نشرة ضمان الاستثمار (سبتمبر- ديسمبر 2012). وتدارس المجلس المذكرات التي سترفع إلى مجلس المساهمين في دور انعقاده الأربعين المزمع عقده في دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2-3 أبريل 2013. وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لسنة 2013 في يوم الثلاثاء الموافق 2 أبريل 2013 في دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عقب اجتماع مجلس المساهمين.

## ستاندرد آند بورز تثبت تصنيف المؤسسة عند "AA" بمنظور مستقبلي "مستقر"

قامت وكالة ستاندرد آند بورز Standard & Poors، وهي إحدى أهم وكالات التصنيف العالمية، بتأكيد تصنيفها للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) بدرجة "AA" بمنظور مستقبلي مستقر. وقد أفاد التقرير الذي أصدرته الوكالة بهذا الشأن بتاريخ 4 مارس 2013 بأن تصنيف المؤسسة يعكس قوة مستوى الأعمال الذي يستند إلى السجل العملياتي للمؤسسة الذي يمتد لنحو 40 عاماً والذي تقوم المؤسسة من خلاله بإجاء أغراضها في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في دولها الأعضاء، وإلى العلاقة المستقرة والداعمة التي تربطها بتلك الدول، ونظام الحوكمة الذي ينظم أعمالها. ويعكس التصنيف كذلك قوة الكفاية الرأسمالية لدى المؤسسة وسيولتها العالية القادرة على مقابلة التزاماتها التأمينية، ودرجة المرونة الاستثمارية والمالية القوية. وقد عبر فهد راشد الإبراهيم، المدير العام للمؤسسة عن سعادته لنجاح المؤسسة في المحافظة على تصنيفها الائتماني والنظرة المستقبلية لها رغم الأحداث السياسية الكبيرة في بعض أسواق عملها، والمستمرة منذ أكثر من عامين. وقد أكد الإبراهيم أن الأحداث الجارية في عدد من الدول الأعضاء لم تشكل عائقاً أمام المؤسسة لتقديم خدماتها التأمينية حقيقياً لأهدافها في خدمة الاقتصادات العربية، فاستمرت بمراجعة سياستها الاكتتابية بما يتناسب وتطورات بيئة الأعمال، واتخذت عدداً من الإجراءات الاحترازية إضافة إلى إعادة تركيز توجهاتها وبرامجها التسويقية، بما أدى إلى انتشار المعرفة بخدمات المؤسسة وزيادة حجم أعمالها. ويجدر التنويه بأن المؤسسة أنشئت منذ العام 1974 كهيئة إقليمية مشتركة ساهمت كافة الدول العربية برأسمالها؛ وتهدف إلى:

توفير الغطاء التأميني للاستثمارات العربية وغير العربية في الدول الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية، كالمصادرة والتأمين والحروب والإضرابات الأهلية وعدم المقدرة على التحويل والإخلال بالعقد. توفير تغطية تأمينية لائتمان الصادرات العربية لكافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية مثل عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه. توفير تغطية تأمينية شاملة لعمليات الإيجار التشغيلي والتمويلي للشركات العربية عبر الحدود في مختلف بلدان العالم. تأمين الاعتمادات المستندية الصادرة من بنوك عربية وغير عربية. تأمين واردات الدول العربية من سلع رأسمالية واستراتيجية، من كافة أنحاء العالم.



## عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الأول (يناير- مارس) من عام 2013 تسلمت المؤسسة 69 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة من 6 دول عربية وجهة عربية أجنبية مشتركة. وبلغ عدد عقود التأمين المبرمة 9 عقود و75 ملحق عقد. بلغت قيمتها حوالي 281 مليون دولار.

## اتفاقيات تعاون:

قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية تعاون مع إحدى شركات خدمات التأمين في الجمهورية اللبنانية كما قامت بتوقيع اتفاقية تعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين.

## الجهود التسويقية:

- قامت المؤسسة بالاشتراك مع برنامج الصادرات السعودية (الصدوق السعودي للتنمية) مهمة تسويقية في المملكة العربية السعودية خلال شهر يناير 2013 تم خلالها زيارة عدد من البنوك والمؤسسات المالية لتعريفها بخدمات المؤسسة في مجال تأمين الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات وتأمين التخصيم والتجارة الداخلية. إضافة إلى خدمة تأمين المصارف والمؤسسات التمويلية.
- نفذت المؤسسة مهمة تسويقية في العاصمة الفرنسية باريس خلال شهر يناير 2013 تم خلالها زيارة عدد من البنوك لتعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية.
- قامت المؤسسة بتنفيذ حملة بريدية نحو عملاء المؤسسة القدامى وذلك خلال شهر مارس 2013 بغرض تعريفهم بالخدمات التي تقدمها المؤسسة في مجال تأمين ائتمان الاستثمار والصادرات.
- أصدرت المؤسسة بروشوراً تعريفياً جديداً باللغة العربية يحتوي على معلومات محدثة عن الخدمات والأنشطة التي تقدمها المؤسسة.

## لواكبة التطورات التي تشهدها المنطقة منذ نهاية عام 2010

### ”ضمان“ تعزز علاقتها مع المصارف العاملة في الدول العربية

#### لدعم أنشطتها في مجال تمويل الصادرات وتوريد السلع الاستراتيجية

المؤسسة قدمت ضمانات بقيمة مليار دولار لعمليات تمويل مصرفي للتجارة العربية منذ بداية 2011 وحتى مارس 2013

فرضت الأحداث التي اجتاحت عدداً من الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وما نتج عنها من حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي في تلك الدول وكذلك المجاورة لها. علاوة على استمرار تكشف تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، ضرورة إعادة تشكيل اللاعبين الرئيسيين في الأسواق العربية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وخصوصاً في مجال التجارة والتمويل ونشاط البنوك العربية والدولية العاملة في المنطقة.

كما نجم عن ذلك توجه عام داخل البنوك والمؤسسات المصرفية للتفكير في البدائل والحلول لمواجهة تلك المستجدات بما يمكنها من الاستمرار في تنمية حجم أعمالها وتنوع مصادر الدخل على المستويين القطاعي والجغرافي مع الإبقاء على معدلات المخاطر عند مستوياتها المنخفضة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية صناعة ضمان المخاطر بشكل عام والدور الذي تقوم به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ”ضمان“ وخدماتها التأمينية بشكل خاص عبر توفير الغطاء التأميني المناسب والمناخ الآمن لجذب الاستثمارات للمنطقة وتشجيع التجارة العربية الخارجية.

وقد كانت المؤسسة على مستوى الحدث حيث قامت بإعادة تشكيل استراتيجيتها وخطة عملها بما يتناسب وهذه المتغيرات. حيث اتسمت أنشطتها وخدماتها التأمينية في مجال التجارة الدولية منذ مطلع 2011 بالانفتاح على توفير التأمين للمؤسسات المالية داخل الوطن العربي وخارجه. فظهرت ”ضمان“ كداعم مهم وضامن رئيسي للصادرات العربية إلى كافة أنحاء العالم وكذلك للواردات من السلع الاستراتيجية والمدخلات الأساسية غير عربية المنشأ للصناعات العربية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي والقومي العربي. وذلك خفيقاً لرؤيتها المنهجية في تطوير المنطقة اقتصادياً واجتماعياً.

وقد بلغت قيمة عمليات تمويل التجارة التي تم تأمينها لدى ”ضمان“ لصالح بنوك إقليمية ودولية منذ عام 2011 وحتى نهاية شهر مارس 2013 حوالي مليار دولار. حيث لعبت ”ضمان“ دور الشريك الأساسي للبنوك الممولة من خلال تحمل العبء الأكبر من مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية المتعلقة بهذه العمليات.

وتعكس هذه القيمة مدى المصداقية التي تتمتع بها ”ضمان“ في القطاع المصرفي والتي جاءت بفضل إعداد وتنفيذ خطة عمل جريئة وفعالة استهدفت استقطاب لاعبين أساسيين في التجارة الدولية المرتبطة بالوطن العربي من خلال الإطار التالي:

واصلت ”ضمان“ جهودها للحفاظ على تصنيفها الائتماني المرتفع الذي سبق وحصلت عليه من قبل مؤسسة ستاندر أند بورز العالمية بدرجة ”AA“ مستقر بما يخفف من درجة تثقيل المخاطر لدى البنوك المتعاقدة مع ”ضمان“ وبالتالي العبء على رأس المال المسند لهذه العمليات.

محاكاة ”ضمان“ لطبيعة العمل لدى البنوك المتعاقدة من خلال عدة محاور: مرونة الإجراءات داخل ”ضمان“ واستيعابها لخصوصية التعامل مع البنوك ولاسيما فيما يتعلق بقواعد السرية والتنافسية في هذا القطاع.

قدرتها على استيعاب المشاركة في تأمين خطابات الاعتماد الكبيرة الحجم الخاصة بالسلع والمواد الاستراتيجية.

قيام ”ضمان“ بشكل متواصل بمراجعة الحدود الائتمانية لعدد كبير من البنوك العربية والأجنبية يزيد عن 450 بنكاً. إضافة إلى دورها الاستشاري النابع من عمق خبرتها التأمينية في كافة أفرع النشاط التأمينية.

سرعة استجابة ”ضمان“ لطلبات البنوك المتعاقدة وتقديم ردودها خلال فترة أدناها بضع ساعات وأقصاها ثلاثة أيام. وهو ما يميزها عن منافسيها في نفس المجال إقليمياً أو عالمياً.

التواصل المستمر لـ ”ضمان“ مع القطاع المصرفي العربي والذي يعتبرها شريكاً استراتيجياً داعماً لأنشطته القائمة والمستقبلية في مجال التجارة الدولية لاسيما مع التزامها الجاد والمستمر بالتعريف بأهمية خدمات تأمين ائتمان الصادرات والتجارة بشكل عام.

اختراق ”ضمان“ لأسواق التأمين العالمية والبدء في إدراج اسمها كشريك استراتيجي على قائمة كبار وسطاء التأمين. وهو ما عزز جهودها في التواصل مع البنوك الأجنبية وبالتالي زاد من حجم مساهمتها في توفير التغطية التأمينية للتجارة العربية.

ولاشك أن المؤسسة ستواصل جهودها في مجال تعزيز علاقاتها مع المؤسسات المصرفية الإقليمية والعالمية وكذلك نشر الوعي داخل الوطن العربي بأهمية وضرورة الخدمات التأمينية للارتقاء بمستوى هذه الأسواق ليحاكي التطبيقات والمستجدات في الأسواق العالمية.

## «ضمان الاستثمار» تطلق «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار»<sup>©</sup> DHAMAN INVESTMENT ATTRACTIVENESS INDEX (DIAI)<sup>©</sup>

### لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار الأجنبي المباشر

المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة. سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. وهذا التعريف معتمد عالمياً ويتفق مع تعريف كل من صندوق النقد الدولي. مثلما جاء في مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة في 2007. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد يكون المستثمر المباشر فرداً. أو مؤسسة خاصة أو عامة. مساهمة أو غير مساهمة. أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تنصرف كوحدة واحدة. أو حكومات أو وكالات حكومية. أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات. أو مؤسسات تنمية أو غيرها.

وتشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات. والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استثمارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها. ففي حالة قيام طرف غير مقيم. ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة. بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها. فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة. علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر. تسجل كاستثمار مباشر. وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة نقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية. ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعيتها استثمارات المحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10% أو أكثر. فلا تسجل كعمالة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط. أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات. حيث سبق

تعتبر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب شأنه شأن التنافسية على مستوى التدفقات التجارية أو المفاهيم الاقتصادية والتنموية المتشعبة والمتداخلة وبالتالي العسوية على التحديد. وقد ساهم هذا التعقيد في تعدد واختلاف وجهات النظر بين المهتمين بتحديد مقومات الجاذبية وقياسها واستخلاص السياسات الأكثر ملاءمة وجماعة في استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة للتطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية. وخاصة تلك المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي انطلقت منذ نهاية 2007. فقد ازداد احتدام المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الخارجية كأداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي. ونظراً لمحدودية المؤشرات الجزئية في الإحاطة كلياً بنطاق جاذبية الأمم للتدفقات الرأسمالية الأجنبية. فقد قامت الهيئات الدولية المتخصصة بمتابعة ودراسة تلك التدفقات. على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بتطوير مؤشرات مركبة لقياس جاذبية الدول واستخدامها في إعداد تقارير دورية بهذا الخصوص.

وفي هذا السياق. قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتمان الصايرات (ضمان) منذ عام 1995 بتطوير مؤشراً لقياس اتجاه التحسن أو التراجع في بيئة الأعمال في المنطقة العربية ضمن إصدارها الدوري لمناخ الاستثمار في الدول العربية. ولاعتبارات سوف يأتي بيانها فيما بعد. ارتأت «ضمان» الاحتكام إلى منهجية أكثر شمولاً وأمتن من حيث الإطار النظري والتطبيقي المعتمد لتطوير مؤشر مركب جديد لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر. مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار<sup>©</sup>. سوف يتم اعتماده لإعداد وتصميم الإصدار الجديد لتقرير «مناخ الاستثمار في الدول العربية» المزمع إطلاقه في بداية شهر يونيو 2013 والذي يشكل استمراراً لتحقيق الأهداف التي سطرتهها ضمان لتدعيم التدفقات الرأسمالية والتجارية للمنطقة العربية. وإرشاد هيئات تشجيع الاستثمار وصانعي القرار بالتحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

يهدف هذا الإصدار للتعريف بمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار<sup>©</sup> وبالخطوات التي تم اعتمادها لبنائه وبأهم النتائج التي تم التوصل إليها على مستوى المنطقة العربية ومختلف مناطق العالم.

### ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة. إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة. بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما. وجميع

الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم. يشار إليه بالمستثمر المباشر. في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة. تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة



## مؤشرات

هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

- رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين فيما بين الشركات. ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال. بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين. بين المستثمر المباشر من جهة. والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى. وتصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر. والعكس. ضمن هذا البند الفرعي.

ويجدر التذكير بأن هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات. وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. إلا أنه لا يتطابق هذا التعريف حتماً مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي أو تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. فما زالت بعض الدول تعتمد تعريفات أخرى مثل الإفصاح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها والتي لا تعني بالضرورة أن هناك تدفقاً فعلياً للاستثمارات المباشرة عبر الحدود الدولية. وفي هذا الشأن. تعتبر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مسألة توحيد التعريف المعتمد والنظم المحاسبية وتوافقهما مع ما أقرته هيئات دولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي أحد المسائل المحورية من أجل إرساء قواعد معرفية تسمح لكل الدول العربية بتوفير معلومات منسجمة ومقروءة تعكس الصورة الصادقة للوضع الاستثمارية لكل دولة وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

استثمارات في أدوات حقوق الملكية عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات (المطروحة أو غير المطروحة في البورصة) بشرط أن لا تقل نسبة الشراء عن 10% من حقوق الملكية.

معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).

تدفقات ناجمة عن إعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناجمة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج وتقاس عائدات الاستثمار بناءً على ما يتحقق عن التشغيل في الفترة الجارية أو ما يعرف بأداء التشغيل في الفترة الجارية.

تدفقات ناجمة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.

تدفقات استثمارية تمثل تكلفة التنقيب عن أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن.

وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في ما يلي:

- رأس مال حقوق الملكية. ويشتمل على حصص الملكية في الفروع. وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة. وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.
- العوائد المعاد استثمارها. وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح. ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه. وتعامل

تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها. بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

هذا ويتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما على أساس صافي. أي التدفقات الدائنة أو الواردة مطروحا منها التدفقات المدينة. وما يتجاوز نسبة الـ 10% من رؤوس أموال المؤسسات المستقبلية فقط. ووفقاً لهذا الأساس يمكن تبرير ظهور بيان تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات. حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى دولة إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات.

اعتماداً على هذا التعريف. يمكن اختصار أهم ضوابط احتساب الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة.
- تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.
- شمول جميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة. سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.
- شمول المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات.
- شمول المعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها.
- كما يميز التعريف المعتمد بين الأشكال التالية للاستثمار الأجنبي:
- استثمارات ناجمة عن قيام طرف غير مقيم. ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة. باستثمار مالي أو عيني بما نسبته 10% أو أكثر من رأسمال مشروع جديد أو قائم.

## لماذا تسعى الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الاستثمارية وتوفير فرص العمل .

الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل قوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية.

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم الدعايم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم .

الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل مباشر في نقل التقنية المتقدمة والمهارات الفنية وأساليب الإدارة الحديثة. وتطوير البنى التحتية والنفاد إلى شبكات التسويق الدولية.

الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض كذلك نقص الموارد المالية المحلية وضعف الادخار ويساهم في سد الاحتياجات من العملة الأجنبية وسد العجز في ميزان المدفوعات.

والاقتصادية العالمية والتطورات الأخيرة لمناخ الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من شراسة التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر إضافي لضخ السيولة ودعم قدرة الدول على التعافي من الآثار السلبية للأزمات والتحديات المتكررة بأقل الخسائر. ولاسيما في ظل الانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة. والذي يقدر بـ 40% مقارنة بأعلى مستوى قياسي تم تسجيله (1.9 تريليون دولار). والتطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية. والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية.

بإمكاننا إذاً حصر أهم مبررات الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافس بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على استقطابه في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور بارز في عملية التنمية واستدامتها عبر تمويل المشاريع

تعتبر التدفقات الرأسمالية. شأنها شأن التدفقات التجارية الدولية. أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي واستدامته. لأجل ذلك تعكف العديد من الدول. وبغض النظر عن مراحل النمو التي تخطتها. على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية. كما يشكّل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سبباً إضافياً للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشر في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية وبالتالي في دعم حركة الاندماج بين دول العالم.

كما يقوم الاستثمار المباشر بدور محوري في أغلب الاقتصادات النامية ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من العجز في الحساب الجاري والاحتياجات المحلية للموارد المالية أو تلك التي تشكو من فجوة تقنية ومن مستوى متدنٍ من الإنتاجية ومن نطاق ضيق للسوق المحلي. وقد زادت الأزمة المالية

## وضع الاستثمار في الدول العربية

حصة منخفضة من الإجمالي العالمي: مثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 2.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1.5 تريليون دولار عام 2011 ووصلت في أحسن الحالات إلى 5.4% عام 2008 .

تركز جغرافي: من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية والبالغة نحو 649.6 مليار دولار بنهاية عام 2011. استحوذت 3 دول عربية هي السعودية والإمارات ومصر على 57% من الإجمالي.

تركز للمستثمرين: من واقع بيانات سبع دول عربية استحوذت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان على نحو 48% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة لتلك الدول.

تركز قطاعي: من واقع بيانات ثماني دول عربية استحوذ قطاع الخدمات على 43% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة لتلك الدول ثم قطاع الصناعة بحصة 29.6% ثم قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بنسبة 1.3% فقط. ثم 26.12% للقطاعات الأخرى غير المصنفة.

2005-2011 إلى نحو 152 مليار دولار بمتوسط سنوي 21.7 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها 1998-2004 البالغة نحو 21.7 مليار دولار بمتوسط سنوي 3.1 مليار دولار.

على الرغم من أهمية تلك التدفقات الرأسمالية الإضافية الإجمالية والبيئية. فإن الوضع النسبي لدول المنطقة في مجال الاستثمارات الأجنبية لا زال يستوجب مضاعفة الجهود من أجل تحسين مناخ الاستثمار ودعم قدرة جذب تلك الدول مثلما توضحه النقاط التالية:

- التأثير بالصدمات الخارجية والتطورات الداخلية الراهنة: تأثرت التدفقات الرأسمالية بتداعيات التطورات السياسية الأخيرة ومن قبلها الأزمة المالية العالمية حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضاً من 68.6 مليار دولار عام 2010 بمعدل 37.4% إلى 43 مليار دولار عام 2011. ومقارنة مع 76.3 مليار دولار عام 2009 و96.3 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و2007.

في إطار التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي بمختلف مكوناته. أقدمت معظم حكومات دول المنطقة على اعتماد العديد من الإصلاحات في الجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية وتطوير بنيتها التحتية. حيث تم إجراء 132 إصلاحاً خلال السنوات الأربع الأخيرة في بيئة أداء الأعمال بما ساهم في تحسين التصنيف السيادي للدول العربية ودعم قدرتها التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي. ونتيجة لذلك. تم رصد ارتفاع في حجم التدفقات الرأسمالية على النحو التالي:

- ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة خلال الفترة 2005-2011 بمقدار 477 مليار دولار أو بمتوسط سنوي يتجاوز 68 مليار دولار. أي ما يزيد على 6 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها 1998-2004 والتي سجّل خلالها ارتفاعاً لم يتجاوز 74 مليار دولار أي بمتوسط سنوي 10.6 مليار دولار.

- كما لوحظ زيادة ثقة المستثمر العربي بالإمكانات الاستثمارية للاقتصادات العربية وتضاعف تدفقات الاستثمارات العربية البيئية المباشرة خلال الفترة





## المؤشر المركب الجديد ودور المؤسسة في نشر الوعي الاستثماري

المستحدثة ذات الصلة بمنح الاستثمار في دول العالم والدول العربية والتي يمكن من خلال تضمينها إعطاء صورة أكثر واقعية عن مناخ الاستثمار في الدول.

- معامل الارتباط بين المؤشر السابق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية على مدى السنوات الماضية كانت ضعيفة في عدد كبير من السنوات.

- عدم استناد المؤشر السابق إلى منهجية تحقق الشمولية والواقعية من حيث عدد المكونات المعتمدة ضمن المؤشر وعملية التنميط وتحديد الأوزان والقيم المرجعية للمكونات المعتمدة عند تجميعها. الأمر الذي يعيق تأويل وتحليل قيم هذا المؤشر وبالتالي وضوح المعلومة بالنسبة لمستخدميها.

من الصعب إذاً الاعتماد على الصيغة القديمة للمؤشر المركب لتقييم الوضع التنافسي للدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية. وفي هذا السياق يأتي مقترح تطوير مؤشر مركب جديد لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر. «مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار»<sup>©</sup>. كقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس وضع استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية في الدول العربية وذلك بالاستناد إلى نموذج له مقومات نظرية وأسس إحصائية متينة.

المؤشر المركب في صيغته الجديدة يمثل تعزيباً لدور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات (ضمان) الوارد في اتفاقية تأسيسها والذي ينص على مساهمتها في نشر الوعي الاستثماري في المنطقة العربية وتعميقاً لهذا الدور بالتوافق مع ما تضمنته الخطة الاستراتيجية للمؤسسة 2007-2014.

كما يعزز المؤشر الجديد دور التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية في رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة. أي مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين.

على الاستثمار الأجنبي وجذبه للقطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلد المضيف. وبالتالي زاد الاهتمام بتطوير الأساليب التي تمكن من بناء مؤشرات مركبة يمكن الاعتماد عليها والوثوق في نتائجها من أجل استحداث التغييرات المستهدفة من ناحية وإرشاد المستثمرين القائلين والمحتملين من ناحية أخرى.

من هذا المنطلق. وبالإضافة إلى دورها الأساسي المتمثل في تقديم الضمان. تمارس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات عدداً من الأنشطة المكتملة لخدماتها التأمينية. مساهمة منها في نشر الوعي الاستثماري وفي رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة العربية. وقد نتج عن هذا النشاط المتواصل إصدارات متخصصة من بينها التقرير السنوي حول «مناخ الاستثمار في الدول العربية». والهدف الأساسي من التقرير هو تزويد المستثمرين وصانعي القرار. بما في ذلك القائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي والصادرات. بتحليل ومعلومات رقمية ووصفية تساعد على اتخاذ القرار. من خلال تطوير عدد من المؤشرات التي تفيدي معرفة الوضع النسبي لكل دولة بالمقارنة مع دولة أو مجموعة من الدول المرجعية. وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول والتي تحول دونها ودون جذب المستثمرين الأجانب.

وقد تضمن التقرير منذ عام 1995 مؤشراً مركباً لقياس اتجاه التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. ولا يستند هذا المؤشر المركب في صياغته إلا إلى ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية شملت مؤشر السياسة النقدية معبراً عنه بمعدل التضخم. ومؤشر التوازن الداخلي معبراً عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومؤشر التوازن الخارجي معبراً عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري ميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراوح قيمة المؤشر من 1 نقطة إلى 3 نقاط. وبدل ارتفاع القيمة على اتجاه نحو التحسن. واستمرت المؤسسة في إعداد هذا المؤشر حتى أوقفته في تقريرها عام 2011 لعدد من الأسباب أبرزها ما يلي:

- ظهور العديد من المؤشرات والبيانات

يتضح مما سبق أنه على الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها. فإن الدول العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. كما توضح البيانات تبانياً من حيث الأداء وتركزاً جغرافياً عالياً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية خلال الفترة الراهنة. وتدفع هذه المعطيات إلى مزيد من التأمل والبحث في العناصر أو العوامل الهيكلية والدورية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. فاستكشاف هذه العناصر ومتابعة تقييمها كفيل برسم خارطة طريق على المستويين المحلي والإقليمي لتطوير ودعم الميزة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

وفي سياق جديد ورصد تلك العوامل. تعتبر عملية صنع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات. بصفتها أهم قوة مؤثرة في النشاط الاستثماري في العالم المعاصر. من العمليات الأكثر تعقيداً والتي تمت مناقشتها بكثافة في الأدبيات الاقتصادية والأبحاث التطبيقية المتخصصة. وتشير تلك الأدبيات إلى العديد من العوامل أو المحددات لقرارات الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسيات تشمل - على سبيل المثال لا الحصر- نطاق السوق والاستقرار الاقتصادي والعوامل التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة بما في ذلك تقلبات سعر الصرف. والهيكل الضريبي على دخل الشركات في الدولة الأم والدولة المضيفة. ودرجة الانفتاح الاقتصادي ودرجة المخاطر في اقتصاد الدولة المضيفة. والحوافز التفضيلية من القيود التجارية والمستحقات الضريبية. كما تتضمن بعض الأوراق البحثية والتقارير المحلية والدولية المتخصصة على مؤشرات مركبة لقياس ومقارنة أداء مختلف الدول في مجال جذب الاستثمار الأجنبي يتم اشتقاقها انطلاقاً من مؤشرات فرعية أساسية ووفق منهجيات ومعايير اختيار وتجميع متباينة.

ولقد تزايد الاهتمام بالمؤشرات المركبة كونها أداة هامة ومفيدة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء الدول وتقييم السياسات في مجال التنافس

## اعتبارات هامة تم مراعاتها عند بناء المؤشر

- انطلاقاً من الاعتبارات التي سبق ذكرها، وتحقيقاً لقاعدتي الثبات (Reliability) والصدق (Validity) عند تجميع البيانات وتبويبها واعتماد المقاييس والمتغيرات الكمية، تم الالتزام بالضوابط التالية عند صياغة المؤشر المركب:
- **الضوابط العلمية:** التزام المؤشر بالضوابط العلمية حيث استُند في منهجية البناء إلى خلاصات الأدبيات النظرية والتطبيقية والدوريات المتخصصة في مجال «اقتصاديات الاستثمار الأجنبي المباشر» و «الإحصاء التطبيقي».
- **الفعالية والقدرة على التفسير:** تم التأكد من دقة ومصداقية المؤشر المركب ومكوناته في رصد قدرة الدول على جذب الاستثمار من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي أبرزت ثبات المقاييس المعتمدة، تكامل المكونات الفرعية للمؤشر وشدة الترابط بين المؤشر والتدفقات الفعلية للاستثمارات الواردة لدول العالم حيث تجاوز معامل الارتباط
- 78% بدلالة إحصائية عالية جداً.
- **الاستفادة من التجارب السابقة:** قبل بناء المؤشر تم القيام بحصر شامل للمؤشرات الصادرة من المؤسسات الأخرى في نفس المجال ودراساتها والاطلاع على منهجيتها ودراسة نقاط القوة والضعف التي تتضمنها.
- **مؤشر دولي:** تم تصميم المؤشر بشكل يجعله صالحاً للاستخدام على المستوى الدولي وليس على المستوى الإقليمي والعربي فقط.
- **الشمول:** من مزايا المؤشر الجديد شموله لأكبر عدد من المؤشرات المفسرة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تم الاعتماد على أهم وأحدث قواعد البيانات والمعلومات المتوافرة لدى الجهات الحكومية الرسمية والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة لرصد وتجميع وترتيب نحو 114 متغيراً.
- **التغطية الجغرافية الواسعة:** حيث يرصد المؤشر أكبر عدد من دول العالم ذات التأثير على حركة الاستثمارات الأجنبية
- المباشرة في العالم . بعدد 110 دول تمثل 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.
- **المرونة والقابلية للتطوير:** تم تصميم المؤشر بطريقة مرنة تراعي إمكانية تطويره في المستقبل والاستجابة للمتغيرات في مستوى البيانات المتاحة أو التغطية الجغرافية أو التغيرات في المنهجية ومراحل إعداد ومعالجة البيانات والحصول على النتائج.
- **سهولة استيعاب مخرجاته لصناع القرار والباحثين والفاعلين في حقل الاستثمار:** يمكن المؤشر ومكوناته الأساسية من رصد العناصر أو العوامل الهيكلية الكامنة والدورية التي تحوّل دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المعنية. فاستكشاف عناصر القوة والضعف في هذا المجال ومتابعة تقييمها يمكن من رسم خارطة طريق لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

## مصادر البيانات

WIPO، وبيانات الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم ARWU. أما بيانات الحكمة وفاعلية المؤسسات والاستقرار السياسي، فقد أخذت من قاعدة بيانات الملامح المؤسسية IPD للوكالة الفرنسية للتنمية AFD وهي قاعدة بيانات تحتوي على مجموعة كبيرة من مؤشرات الخصائص المؤسسية لـ 123 دولة متقدمة ونامية تغطي 96% من سكان العالم و99% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

والتنمية (الأونكتاد)، وبيانات مكتب إحصاءات الأمم المتحدة، وقاعدة البيانات للجنة الأوروبية (يوروستات) حول الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك الإحصاءات الصناعية للمنظمة الدولية للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل لمنظمة العمل الدولية، والمؤشرات الجغرافية «GEODIST» لمركز الدراسات المستقبلية والمعلومات حول الاقتصاد الدولي CEPII، وقاعدة بيانات وإحصاءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية

تم تجميع البيانات حول مؤشرات الجاذبية من عدة مصادر مختلفة مع مراعاة استخدام المصادر الموحدة قدر الإمكان لإضفاء التجانس على البيانات، بحيث تكون قابلة للمقارنة، وقد أعطيت الأولوية لبيانات من المصادر الدولية التي توفر قواعد معطيات متجانسة نسبياً، وكقاعدة عامة، فقد استخدمت مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، وإحصاءات المالية الدولية وميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة



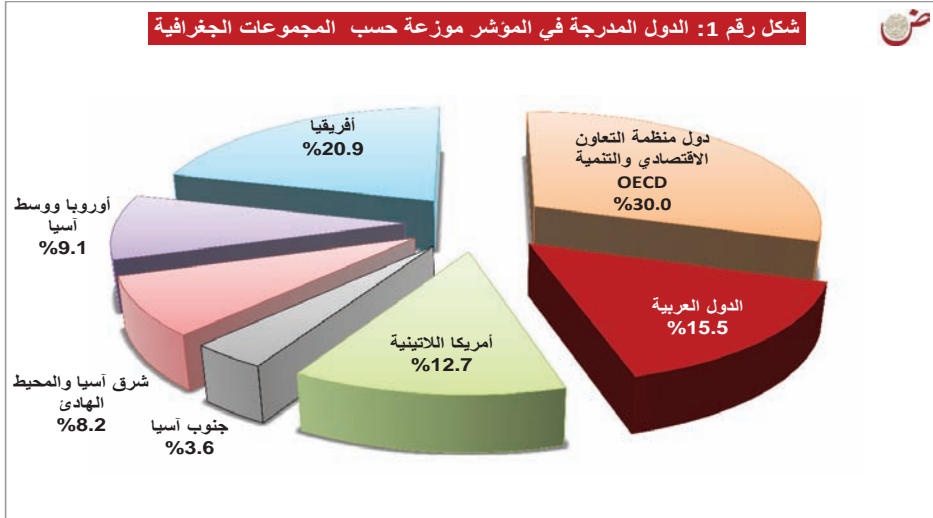
## مؤشرات

الدول المدرجة في المؤشر  
(110 دول منها 17 عربية)

أمريكا اللاتينية		الدول العربية		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	
1	فنزويلا	1	الجزائر	1	الولايات المتحدة
2	أوروغواي	2	اليمن	2	المملكة المتحدة
3	الأرجنتين	3	الإمارات	3	تركيا
4	بيرو	4	تونس	4	أستراليا
5	باراغواي	5	سورية	5	النمسا
6	بنما	6	السودان	6	سويسرا
7	نيكاراغوا	7	البحرين	7	السويد
8	هندوراس	8	السعودية	8	بلجيكا
9	غواتيمالا	9	قطر	9	إسبانيا
10	بوليفيا	10	عمان	10	سلوفينيا
11	الأكوادور	11	المغرب	11	سلوفاكيا
12	البرازيل	12	موريتانيا	12	البرتغال
13	الدومينيكان	13	ليبيا	13	بولندا
14	كولومبيا	14	لبنان	14	النرويج
أفريقيا		15	الكويت	15	نيوزيلندا
1	أوغندا	16	الأردن	16	هولندا
2	أنغولا	17	مصر	17	كندا
3	توغو	أوروبا ووسط آسيا		18	المكسيك
4	تنزانيا	1	أوكرانيا	19	كوريا الجنوبية
5	جنوب أفريقيا	2	صربيا	20	شيلي
6	السنگال	3	روسيا	21	اليابان
7	نيجيريا	4	رومانيا	22	إيطاليا
8	ناميبيا	5	مالطا	23	إسرائيل
9	بنين	6	أذربيجان	24	قبرص
10	موزمبيق	7	ليتوانيا	25	التشيك
11	بوتسوانا	8	لاتفيا	26	الدنمارك
12	موريشيوس	9	كازاخستان	27	إيرلندا
13	مالي	10	بلغاريا	28	هنغاريا
14	بوركينافاسو	شرق آسيا والمحيط الهادئ		29	اليونان
15	مدغشقر	1	فيتنام	30	إستونيا
16	الكاميرون	2	تايلاند	31	ألمانيا
17	كينيا	3	سنغافورة	32	فنلندا
18	أفريقيا الوسطى	4	الفلبين	33	فرنسا
19	تشاد	5	ماليزيا	جنوب آسيا	
20	غانا	6	إندونيسيا	1	باكستان
21	الغابون	7	هونغ كونغ	2	نيبال
22	أثيوبيا	8	الصين	3	إيران
23	كوت ديفوار	9	كمبوديا	4	الهند
110		الإجمالي العام			

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتّماؤ الصادرات (ضمان)

شكل رقم 1: الدول المدرجة في المؤشر موزعة حسب المجموعات الجغرافية



حرص القائمون على تطوير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار على إدراج كل دول العالم ولكن عدم توافر نسبة كبيرة من البيانات المتعلقة بالتغيرات محل الرصد حال دون تحقيق هذا الهدف. ولذا يرصد المؤشر أداء 110 دول (جدول رقم 1) تمثل 95% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم بنهاية عام 2011 ومن بين تلك الدول توجد 17 دولة عربية تمثل 98% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2011.

وفيما يتعلق بالدول المدرجة في المؤشر موزعة حسب المجموعات الجغرافية (شكل رقم 1) فقد حلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى بـ 33 دولة وبنسبة 30% من الإجمالي. تليها أفريقيا بـ 23 دولة بنسبة 20.9% من الإجمالي ثم الدول العربية بـ 17 دولة بنسبة 15.5% من الإجمالي. ثم أمريكا اللاتينية بـ 14 دولة بنسبة 12.7%. ثم أوروبا ووسط آسيا بـ 10 دول بنسبة 9.1%. ثم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بـ 9 دول بنسبة 8.2% من الإجمالي وأخيرا منطقة جنوب آسيا بـ 4 دول بنسبة 3.6%.

## تعريف المؤشر المركب وخطوات بنائه

من التعريف بالظاهرة محل الاهتمام ومكوناتها الفرعية بدقة وبوضوح. ومن انتقاء المؤشرات الفرعية المناسبة ومن تحديد الأوزان التي تعكس الأهمية النسبية لتلك المؤشرات. والتركيز على ما هو مرغوب في قياسه وليس على ما هو متوافر من بيانات ومؤشرات.

حيث تم استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع والاستناد في بناء المؤشر المركب للجاذبية إلى تعريف للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة (ملتقيات ومؤتمرات مهنية وتجارية وثقافية) واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين. ثم تم الالتزام بما يلي:

أ. تعريف المفاهيم وتوضيح كيفية بناء الإطار النظري وكيفية ربط المؤشرات الفرعية مع بعضها البعض.

ب. تحديد المجموعات الرئيسية للمؤشر: حيث قمنا بتجزئة المفاهيم المتعددة الأبعاد إلى مجموعات فرعية. ولم نشترط في هذه المجموعات أن تكون مستقلة إحصائياً عن بعضها البعض. بل وصفنا الارتباطات بينها ووضحناها بدقة. حتى يسهل علينا فهم القوة المحركة وراء المؤشر المركب وكذلك تسهيل تحديد الأوزان النسبية المناسبة للعوامل المختلفة.

ج. وضع المعايير اللازمة لاختيار المؤشرات: والتي كانت بمنزلة المرشد لتحديد ما إذا كان مؤشر فرعي معين يجب أن يدخل

2. معالجة المدخلات: ثم تتوجه هذه المدخلات أو المؤشرات الفرعية في معظم الحالات إلى مرحلة التطبيع أو الترميز (Normalization) والوزن (Weighting) والتجميع (Aggregation)

3. مخرجات العملية: الحصول على المؤشر المركب الذي يمثل المخرج النهائي من هذه العملية كما يوضحه الشكل رقم 3.

يتعين على الراغب في بناء مؤشر مركب يُمكن الاعتماد عليه والثوق في نتائجه اتباع خطوات أساسية في شكل تسلسل يبدأ بتشكيل إطار نظري جيد وينتهي بالعرض البياني للمؤشر المركب بطريقة تُسهل فهمه للمستخدمين على النحو التالي:

1. بناء الإطار النظري السليم الذي يُمكن

المؤشر المركب هو بمنزلة المقياس الكمي المجموع الذي يحتوي على عدد من المؤشرات الفردية أو الفرعية التي تعكس جوانب أو أبعاد الظاهرة محل الاهتمام (في هذه الحالة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بلد أو قطاع ما). بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد إلى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية. وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره (شكل رقم 2). ويمكن اعتبار بناء المؤشر المركب نتيجة لعملية قوامها المراحل الثلاث التالية:

1. مدخلات العملية: حيث تعتبر المدخلات هي المؤشرات الفرعية. والتي يتوقف اختيارها على التراكم المعرفي حول الظاهرة محل البحث.

### شكل رقم 2: هرم المؤشر المركب





## مؤشرات

في تكوين المؤشر المركب أم يستبعد. د. توثيق الإطار النظري: لإعطاء فكرة شاملة عن كيفية بناء المؤشر المركب والغرض منه في سياق سهل وواضح. وكذلك للتأكيد على أن البيانات المُقدّمة من خلال هذا المؤشر ملائمة للاستخدام المقصود والتأكيد على ترابط واتساق العملية كلها.

2. اختيار المؤشرات الفرعية الجيدة والسليمة: بالتأكد من أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة. وإمكانية تحليلها. وحدائتها. وسهولة الوصول إليها.

3. المعالجة الأولية للبيانات: التأكد من جودة البيانات الأساسية بالتأكد من توافر عدد من المعايير فيها مثل أحقية البيانات (Relevance). والدققة (Accuracy). وحداثة البيانات (Timeliness). وإمكانية الوصول إلى البيانات والحصول عليها (Accessibility). وإمكانية التفسير (Interpretability) والتماسك (Coherence). كما تم إعداد دليل للبيانات يوضح مصادرها ومدى توافرها جغرافياً وزمناً.

4. التطبيق أو الترميم (Normalization): حيث تم توحيد المقياس المستخدم للمؤشرات الفرعية المكوّنة للمؤشر المركب ثم تم اختيار طريقة الترميم المناسبة من بين مجموعة من الطرق هي: (إعطاء الرتب - الدرجة المعيارية - إعادة القياس - البعد عن النقطة المرجعية - المؤشرات الدورية) وذلك بعد تنفيذ جميع اختبارات قياس

الحساسية sensitivity لتقييم تأثير هذه الطرق على النتائج.

5. تحديد الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية (Weighting): وذلك لمراعاة أن بعض المؤشرات الفرعية أكثر أهمية من غيرها في تحديد مدى جاذبية الدول للاستثمار حيث تم تحديد الأوزان بناءً على طرق سليمة وصلبة وشفافة ومدروسة بعناية والاختيار من بين عدة أساليب (الأوزان المتساوية - الأوزان وفقاً لنماذج إحصائية - تحليل مغلف البيانات - طريقة الانحدار - أسلوب فائدة الشك - توزيع الميزانية) وذلك بعيداً عن الآراء الشخصية مع توضيح كل الافتراضات والتطبيقات المستخدمة واختبار قوتها.

6. التجميع (Aggregation): تم تجميع المؤشرات الفرعية لبناء المؤشر المركب بعد اختيار الطريقة المناسبة

من بين عدة طرق متاحة مثل التجميع الإضافي. التجميع المضاعف. اتجاه المعايير المتعددة غير التعويضية والتجميع الهندسي.

7. اختيار مدى ملائمة المنهجية المختارة: لبناء المؤشر المركب مع المنهجيات الأخرى الممكنة والتي لم يتم اتباعها وذلك من خلال تطبيق أسلوبين للتحليل. وهما:

أ. تحليل عدم التأكد (Uncertainty analysis) ويركز على كيفية ظهور عوامل الإدخال غير المؤكدة - التي يقصد بها أي شيء يمكن تغييره قبل تنفيذ نموذج تكوين المؤشر المركب ومدى تأثيرها على قيمة المؤشر المركب.

ب. تحليل الحساسية (Sensitivity analysis) الذي يدرس مقدار إسهام كل عامل من عوامل الإدخال غير المؤكدة فردياً في تباين المخرجات.

### شكل رقم 3: خطوات بناء المؤشر المركب



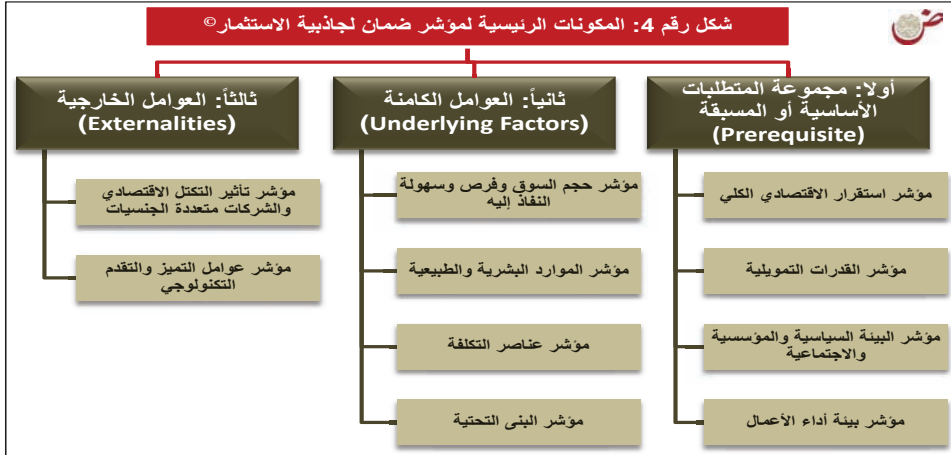
أولاً: مدخلات النموذج

ثانياً: معالجات المدخلات

- 1- التطبيع أو الترميم (Normalization)
- 2- تحديد الأوزان (Weighting)
- 3- التجميع (Aggregation)

ثالثاً: مخرجات النموذج

## هيكّل مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار<sup>©</sup>



يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار<sup>©</sup> إلى تعريف تم تبنيه بعد استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الإستثمارية والفرص الاقتصادية الجديدة في مجالات متعددة (ملتقيات ومؤتمرات مهنية وجارية وثقافية) واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين، كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للإستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية وكل مكون من عدد من المتغيرات الفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الإستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للإستثمار.

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار<sup>©</sup> من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات

جميعهم من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الإستثمار الأجنبي، كما هو موضح في الشكل رقم 4. وتتمثل المجموعات الثلاثة فيما يلي:

### أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة (Prerequisite)

تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الإستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطينين كانوا أم أجانب، وتضم تلك المتطلبات 4 مكونات أساسية تضم بدورها 64 متغيراً هي كالآتي:

- 1.1 مؤشّر الاستقرار الاقتصادي الكلي:**
  1. تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
  2. معدل التضخم.
  3. تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعّال.
  4. عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة وقد عرفت الأزمة بأنها الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 25% على الأقل على أن تكون تلك النسبة أعلى من نسبة الانخفاض في السنة السابقة بنسبة 10% (Frankel and Rose, 1996).
  5. نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
  6. نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
  7. نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 2.1 مؤشّر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:**
  1. معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
  2. الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
  3. القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- 3.1 مؤشّر الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية:**
  1. المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي.
    - شرعية المؤسسات السياسية
    - مشاركة السكان في اتخاذ القرارات السياسية
    - ميزان القوى
    - الحريات العامة والاستقلال الذاتي للمجتمع المدني
    - حرية وسائل الإعلام
    - استقرار النظام السياسي
    - الشرعية السياسية بحكم الواقع
  2. الأمن والقانون والنظام، والسيطرة على العنف.
    - الأمن العام الداخلي
    - سيطرة النظام السياسي على القوات المسلحة
    - السيطرة على العنف التعسفي للدولة
    - الأمن الدولي
  3. أداء الإدارة الحكومية.
    - شفافية الإجراءات الاقتصادية الحكومية
    - شفافية السياسة الاقتصادية
    - السيطرة على الفساد
    - فعالية النظام الضريبي
    - نظام ترسية العقود الحكومية
    - فعالية نظام العدالة
- 4.1 مؤشّر بيئة أداء الأعمال:**
  1. كفاءة الإجراءات الحكومية.
  - إجراءات تأسيس المشروع (عدد)
  - فعالية الإدارة المحلية (الأقاليم)
  - استقلالية الموظفين الحكوميين عن رجال الأعمال (تزاوج المال والسلطة)
  - تأثير الجهات المانحة على السياسات العامة
  - قدرة الحكومة على تقرير وتنفيذ الإصلاحات السياسية
  - قدرة الحكومة على تقرير وتنفيذ الإصلاحات غير السياسية
  4. درجة الأمان في التعامل والتعاقد مع الحكومة والمجتمع.
    - درجة أمان حقوق الملكية
    - درجة أمان التعاقدات بين الجهات الخاصة
    - فعالية المحاكم التجارية
    - فعالية قانون الإفلاس
    - احترام الحكومة لتعاقداتها
  5. التماسك والحراك الاجتماعي.
    - الشعور بالهوية الوطنية
    - التماسك القومي
    - مدى دعم الطبقة الوسطى
    - قوة الترابط الاجتماعي
    - المساواة في معاملة الحكومة للمواطنين
    - التغطية الجغرافية للخدمات العامة



## مؤشرات

- الوقت اللازم لتأسيس المشروع (أيام)
- تكلفة تأسيس المشروع (%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)
- الوقت اللازم لتسجيل ملكية العقار (أيام)
- الوقت اللازم لإنفاذ العقود (أيام)
- الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء (أيام)
- الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء (أيام)
- الوقت اللازم لتسوية حالات الإعسار (السنوات)
- 2. حرية عمل الأسواق.
- الخصصة في القطاع غير المالي منذ عام 2006
- تنفيذ برنامج الخصصة
- حرية الأسعار
- 3. درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات.
- توافر المعلومات عن وضع الشركات
- توافر معلومات بمعايير دولية عن نوعية السلع والخدمات
- حماية الملكية الفكرية
- فعالية إجراءات حماية الملكية الفكرية
- سياسات تملك الأراضي الحكومية
- درجة تأمين حقوق تملك الأراضي
- 4. درجة المنافسة في الأسواق.
- سهولة دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق
- درجة المنافسة في تسويق المنتجات الاستهلاكية
- إجراءات تنظيم المنافسة في الأسواق
- المعلومات المتاحة عن هيكل ملكية الشركات

### ثانياً: العوامل الكامنة (Underlying Factors):

وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها 4 مكونات أساسية:

- 1.2. **مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:**
  1. الطلب المحلي الحقيقي للفرد
  2. تقلبات الطلب المحلي
  3. متوسط دخل الفرد بمقياس القوة الشرائية
  4. نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
  5. النفاذ إلى الأسواق العالمية (الناتج المحلي الإجمالي مرجحاً بالبعد عن جميع الدول)
  6. مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي:
    - الانفتاح التجاري وحرية تحويل المدفوعات
    - حرية نفاذ رأس المال إلى المؤسسات المحلية
    - حرية تملك الأجانب للأراضي
    - انفتاح القطاع المالي على الخارج
- 2.2. **مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:**
  1. نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي
  2. معدل إنتاجية العمالة
  3. متوسط سنوات الدراسة للبالغين
  4. مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية
  5. سنوات التعليم المتوقعة للأطفال
6. جودة نظام التعليم و مؤشر تغطية الحراك الاجتماعي:
  - وجود نظام تعليمي من
  - قدرة غير المواطنين على النفاذ لأسواق العمل
  - جودة التعليم والرعاية الصحية الحكومية
  - الحراك الاجتماعي، والتوظيف والترقية.
- 3.2. **مؤشر عناصر التكلفة:**
  1. ظروف سوق العمل (التكاليف غير المباشرة):
    - المرونة في سوق العمل الرسمي
    - صلابة عقود العمل
    - تكرار الإضرابات العمالية
    - العلاقات بين النقابات العمالية وأرباب العمل.
  2. الضرائب:
    - إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح التجارية)
    - ضريبة العمل والمساهمات (%) من الأرباح التجارية)
    - عدد مرات دفع الضريبة خلال العام
    - 3. تكلفة التصدير والاستيراد:
- 4.2. **مؤشر البنى التحتية:**
  1. النقل البري:
    - كثافة الطرق (أطوال الطرق لكل 100 كيلومتر مربع من مساحة الأراضي)
    - عدد ركاب السكك الحديدية (بالمليون راكب لكل كيلومتر)
    - 2. النقل الجوي:
      - عدد ركاب النقل الجوي (لكل 100,000 شخص)
      - كمية الشحن الجوي (مليون طن لكل كيلومتر)
      - 3. الاتصالات الإلكترونية:
        - عدد المشتركين في خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض (لكل 100 شخص)
        - مستخدمو الإنترنت (لكل 100 شخص)
        - 4. الاتصالات الهاتفية:
          - خطوط الهاتف (لكل 100 شخص)
          - خطوط الهاتف النقال (لكل 100 شخص)

### ثالثاً: العوامل الخارجية (Externalities):

تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة اتفاقاتها الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة.

- 1.3. **مؤشر اقتصاديات التكتل (Agglomeration Economies)**
  1. نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمة للاتحاد الأوروبي داخل الدولة.
  2. عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمة للاتحاد الأوروبي داخل الدولة
  3. عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمة للولايات المتحدة داخل الدولة
  4. رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
- 2.3. **مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:**
  1. مؤشر البيئة التكنولوجية التي تشمل:
    - بيئة الأعمال التكنولوجية
    - الدعم الحكومي للبحث والتطوير
  2. كثافة علاقات التعاقد من الباطن.
  2. مؤشر طلبات براءة الاختراع
  3. مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية
  4. مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية
  5. مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية
  6. مؤشر تسجيلات العلامات التجارية
  7. مؤشر جودة الجامعات
  8. مؤشر الحكومة الإلكترونية
5. كمنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
5. الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

## وضع المنطقة العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ©

### أولاً: وضع الدول العربية في المؤشر العام

حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 28 درجة. ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد حلت في المرتبة الأولى. تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة (جدول رقم 2).

كما تشير البيانات إلى وجود تباين واضح في أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية، ما بين الترتيب الـ 38 عالمياً بقيمة 37 درجة (لأفضل دولة عربية). والترتيب 106 عالمياً بقيمة 17 درجة لأسوأ دولة عربية.

### ثانياً: وضع الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية

حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 46 درجة. ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73 درجة. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد حلت في المرتبة الأولى. تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة (جدول رقم 3).

كما تشير البيانات إلى وجود تباين واضح في أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية، ما بين الترتيب الـ 38 عالمياً بقيمة 59 درجة (لأفضل دولة عربية). والترتيب 106 عالمياً بقيمة 33 درجة لأسوأ دولة عربية.

### جدول رقم 2: المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)



الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
1	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	49.1	20
2	شرق آسيا والمحيط الهادئ	35.9	48
3	أوروبا وآسيا الوسطى	33.3	51
4	أمريكا اللاتينية والكاريبي	28.1	68
5	<b>المنطقة العربية</b>	<b>28.0</b>	<b>68</b>
6	جنوب آسيا	24.3	80
7	أفريقيا	21.0	91

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

### جدول رقم 3: مجموعة المتطلبات الأساسية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)



الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
1	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	68	20
2	شرق آسيا والمحيط الهادئ	55	51
3	أوروبا وآسيا الوسطى	52	58
4	أمريكا اللاتينية والكاريبي	48	69
5	<b>المنطقة العربية</b>	<b>46</b>	<b>73</b>
6	جنوب آسيا	45	79
7	أفريقيا	43	81

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)





## مؤشرات

### ثالثاً: وضع الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة

حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 40 درجة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 59. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد حلت في المرتبة الأولى. تلتها دول أوروبا وآسيا الوسطى. في المرتبة الثانية، ثم دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثالثة. فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة بعد الدول العربية ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة (جدول رقم 4).

كما تشير البيانات إلى وجود تباين واضح في أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية، ما بين الترتيب الـ 22 عالمياً بقيمة 55 درجة (الأفضل دولة عربية)، والترتيب الـ 101 عالمياً بقيمة 24 درجة لأسوأ دولة عربية.

### رابعاً: وضع الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية

حلت الدول العربية في المرتبة السادسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 8 درجات، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73 درجة، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد حلت في المرتبة الأولى. تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة ثم دول جنوب آسيا في المرتبة الخامسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة بعد الدول العربية (جدول رقم 5).

كما تشير البيانات إلى وجود تباين واضح في أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية، ما بين الترتيب الـ 44 عالمياً بقيمة 13 درجة (الأفضل دولة عربية)، والترتيب الـ 107 عالمياً بقيمة 3 درجات لأسوأ دولة عربية.

### جدول رقم 4: مجموعة العوامل الكامنة (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)



الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
1	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	56	22
2	أوروبا وآسيا الوسطى	42	49
3	شرق آسيا والمحيط الهادئ	42	57
4	<b>المنطقة العربية</b>	<b>40</b>	<b>59</b>
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	35	68
6	جنوب آسيا	28	91
7	أفريقيا	28	90

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتقماؤ الصادرات (ضمان)

### جدول رقم 5: مجموعة العوامل الخارجية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)



الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
1	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	26	20
2	شرق آسيا والمحيط الهادئ	17	46
3	أوروبا وآسيا الوسطى	12	49
4	أمريكا اللاتينية والكاريبي	10	64
5	جنوب آسيا	9	71
6	<b>المنطقة العربية</b>	<b>8</b>	<b>73</b>
7	أفريقيا	5	93

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتقماؤ الصادرات (ضمان)

## وضع الدول العربية في المؤشرات العشرة الفرعية لجاذبية الاستثمار

فيما يلي استعراض وضع الدول العربية في المؤشرات العشرة الفرعية لجاذبية الاستثمار بالمقارنة مع التكتلات الجغرافية الأخرى في العالم من خلال جدول رقم 6 الذي يوضح قيمة المؤشر في كل مجموعة و توصيف تلك القيمة مقارنة بالمتوسط العالمي بالألوان حيث يعبر اللون الأخضر ودرجاته عن وضع أفضل من المتوسط العالمي واللون الأصفر ودرجاته عن وضع قريب من المتوسط العالمي واللون الأحمر ودرجاته عن وضع أسوأ من المتوسط العالمي. في حين يشير الشكل رقم 5 إلى أن الدول العربية (الخط الأحمر) حق أداء مقارياً للمتوسط العالمي (الخط الرمادي) في جميع المؤشرات فيما عدا مؤشري بيئة أداء الأعمال والبيئة السياسية والمؤسسية والاجتماعية جاء وضع الدول العربية أسوأ (أكثر قرباً إلى نقطة المركز) من المتوسط العالمي (أكثر قرباً من الأطراف).

### 1 - مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي:

حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة عالمياً (جدول رقم 7) بقيمة للمؤشر بلغت 68.9 درجة في المربع الأصفر اللون (جدول رقم 6) أي قريبة من المتوسط العالمي البالغ 69 درجة في حين حلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الأولى باللون الأخضر بقيمة 73.3 درجة ثم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الثانية بقيمة 71.9 درجة باللون الأخضر ثم منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثالثة باللون الأصفر بقيمة 69.1 درجة. ثم جاءت دول أفريقيا بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة باللون الأحمر بقيمة 66.5 درجة. ثم دول أوروبا ووسط آسيا في المرتبة السادسة باللون الأحمر بقيمة 66.1 درجة وأخيراً دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة السابعة باللون الأحمر بقيمة 66 درجة.

### 2 - مؤشر القدرات التمويلية:

احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة عالمياً بقيمة 14.3 درجة (باللون البرتقالي) بعد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

### 3 - مؤشر البيئة السياسية والمؤسسية والاجتماعية:

### 7 - مؤشر عناصر التكلفة:

جاءت الدول العربية في المرتبة السادسة عالمياً بقيمة 38.9 درجة (باللون الأحمر) بعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنطقة أوروبا ووسط آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول جنوب آسيا.

### 4 - مؤشر بيئة أداء الأعمال:

حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة عالمياً بقيمة 39.7 درجة (باللون الأحمر) بعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنطقة أوروبا ووسط آسيا ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

### 5 - مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:

جاءت الدول العربية في المرتبة الثالثة عالمياً بقيمة 30.7 درجة (باللون البرتقالي) بعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

### 6 - مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:

حلت الدول العربية في المرتبة الثالثة عالمياً بقيمة 45.6 درجة (باللون الأصفر) بعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنطقة أوروبا ووسط آسيا.

### 8 - مؤشر البنى التحتية:

حظيت الدول العربية بالمرتبة الثالثة عالمياً بقيمة 69.1 درجة (باللون الأخضر) بعد دول شرق آسيا والمحيط الهادئ ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

### 9 - مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي والشركات متعددة الجنسيات:

حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة عالمياً بقيمة 22.1 درجة (باللون البرتقالي) بعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنطقة أوروبا ووسط آسيا ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي.

### 10 - مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

احتلت الدول العربية في المرتبة الرابعة عالمياً بقيمة 6.5 درجة (باللون الأحمر) بعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أوروبا ووسط آسيا.

### 10 - مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

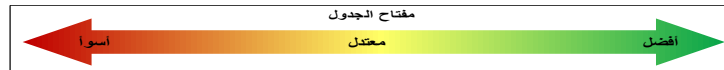
جاءت الدول العربية في المرتبة السادسة عالمياً بقيمة 9.6 درجة (باللون الأحمر) بعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أوروبا ووسط آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنطقة جنوب آسيا.

## مؤشرات

جدول رقم 6: وضع المجموعات الجغرافية العالمية في المؤشرات الفرعية العشرة لمؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار" لعام 2013

المجموعات / بيان	المؤشر العام	1 مؤشر استقرار الاقتصادي الكلي	2 مؤشر القدرات التمويلية	3 مؤشر البيئة السياسية والمؤسسية والاجتماعية	4 مؤشر بيئة أداء الأعمال	5 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه	6 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	7 مؤشر عناصر التكلفة	8 مؤشر البنى التحتية	9 مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي والشركات متعددة الجنسيات	10 مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
1 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	49.1	71.9	27.0	83.2	74.6	47.3	64.8	74.2	44.0	23.7	27.9
2 شرق آسيا والمحيط الهادئ	35.9	73.3	28.3	53.3	46.9	32.0	42.2	76.6	30.2	15.3	18.6
3 أوروبا ووسط آسيا	33.3	66.1	13.5	53.5	53.4	28.5	53.0	64.1	31.3	9.9	14.1
4 أمريكا اللاتينية والكاريبي	28.1	66.0	13.1	46.1	43.5	27.7	42.1	60.0	18.9	5.7	11.9
5 الدول العربية	28.0	68.9	14.3	38.9	39.7	30.7	45.6	69.1	22.1	6.5	9.6
6 جنوب آسيا	24.3	69.1	11.3	40.8	32.5	21.4	30.2	60.8	9.7	5.8	10.3
7 أفريقيا	21.0	66.5	8.5	38.2	36.2	25.7	26.4	60.4	7.8	2.9	6.5
المتوسط العالمي	33.9	69.0	17.7	55.5	51.5	33.8	46.7	67.5	26.3	11.8	15.9

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتمان الصادرات (ضمان)



جدول رقم 7: ترتيب المجموعات الجغرافية العالمية في المؤشرات الفرعية العشرة لمؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار" لعام 2013

بيان	المؤشر العام	1 مؤشر استقرار الاقتصادي الكلي	2 مؤشر القدرات التمويلية	3 مؤشر البيئة السياسية والمؤسسية والاجتماعية	4 مؤشر بيئة أداء الأعمال	5 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه	6 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	7 مؤشر عناصر التكلفة	8 مؤشر البنى التحتية	9 مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي والشركات متعددة الجنسيات	10 مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
1 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1	2	2	1	1	1	1	2	1	1	1
2 شرق آسيا والمحيط الهادئ	2	1	1	3	3	2	4	1	3	2	2
3 أوروبا ووسط آسيا	3	6	4	2	2	4	2	4	2	3	3
4 أمريكا اللاتينية والكاريبي	4	7	5	4	4	5	5	7	5	6	4
5 الدول العربية	5	4	3	6	5	3	3	3	4	4	6
6 جنوب آسيا	6	3	6	5	7	7	6	5	6	5	5
7 أفريقيا	7	5	7	7	6	6	7	6	7	7	7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتمان الصادرات (ضمان)

## تنويه هام

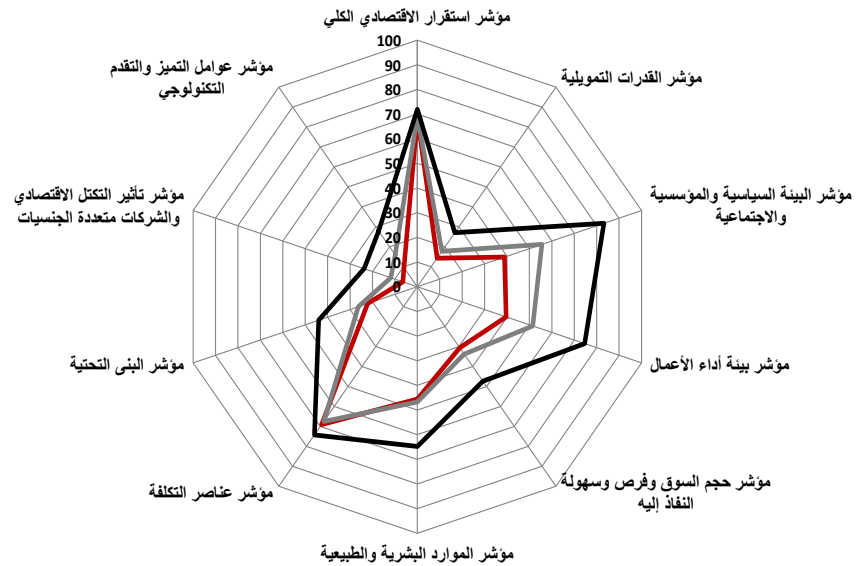
## البيانات المفصلة للدول العربية سيتم إطلاقها في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012 - 2013

جدر الإشارة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتمان الصادرات (ضمان) ستقوم باستعراض النتائج المفصلة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في التقرير السنوي المقبل لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013، والمتوقع صدوره في شهر يونيو 2013 حيث سيتضمن ما يلي:

1. استعراض النتائج على مستوى 110 دولة مع التركيز على 17 دولة عربية من حيث قيمة المؤشر والترتيب على مستوى العالم والمنطقة.
2. استعراض تفاصيل النتائج من حيث قيمة المؤشر العام والمؤشرات الفرعية العشرة ونحو 114 متغير لتحديد أهم نقاط القوة والضعف لكل دولة عربية في مجال جاذبيتها للاستثمار.
3. استكشاف التحديات التي تواجهه الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الرأسمالية.

## شكل رقم 5: وضع المجموعات الجغرافية العالمية في المؤشرات الفرعية العشرة لمؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار" لعام 2013

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية — المتوسط العالمي — الدول العربية



للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):

د. رياض بن جليلي	رئيس البحوث والدراسات	+965-24959558	riadh@dhamaan.org	أحمد الضبع	باحث اقتصادي	+965-24959562	aldabh@dhamaan.org
سفيان إبراهيم	مساعد باحث	+965-24959561	sofyan@dhamaan.org	أيمن غازي	سكرتير	+965-24959529	aymang@dhamaan.org

للمصدرين  
عبر الحدود  
من الدول العربية

للمستثمرين  
عبر الحدود  
في الدول العربية



**خدماتنا الجديدة:** - ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشتريين  
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية  
- ضمان الاستثمارات القائمة  
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و 4 منظمات إقليمية - تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 9.5 مليارات دولار

**DHAMAN Head Quarters:** The Arab Organizations Headquarters Building  
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7  
Email: operations@dhaman.org

**Regional Office:** P.O. Box: 25166 Riyadh 11466, Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195  
Email: riyadhoffice@dhaman.org

**Web: www.dhaman.org**